



مناظرات قطر qatar debate

عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar foundation

التحكيم في المناظرات

5



مقدّمة

الدكتورة حياة عبدالله معرفي

المدير التنفيذي
مركز مناظرات قطر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي العربي المبعوث بالرحمة للعالمين، والهادي للحق بإعجاز البلاغة والوحي الأمين.

القرّاء الأعزاء،

لقد نُذِر مركز مناظرات قطر منذ إنطلاقه برؤية سامية من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند كعضو في مؤسسة قطر ليكون مركز بناءٍ وإطلاقٍ للقدرات واكتشافٍ وتنميةٍ للملكات، فانطلق على المستوى المحلي يحتضن الشباب في قطر ويمكّنهم من زمام التفكير بمنطق والتعبير بطلاقة وإعلاء قيم الحوار الهادف والنقاش المثقّف، وامتدت رحابهُ رؤية المركز الاستراتيجية نحو شباب العالم من أهل الضاد والطامحين لتعلم العربية ليمارسوا هذا الفن الجامع بين منهجية أكاديمية وابتكارٍ تدريبي بأساليب وأدوات تفاعلية.

الأخوات والإخوة،

يضع مركز مناظرات قطر بين أيديكم هذه الكتيبات في حقول المناظرة المتنوعة إثراءً للمكتبة العربية والانجليزية في هذا المجال، حيث تشكل مجتمعة عصارة تجربة متخصصة امتدت لأكثر من عقد في مجال التناظر والتدريب والتحكيم، نهل خلالها الآلاف من الطلبة والأساتذة علوم المناظرة وفنّها من برامج المركز المتعددة على يد أكفأ المدربين في هذا المجال.

رحلة شيقة بين ثنايا الأفكار والتدريبات نتمنى أن تمنحكم زاداً معرفياً وفكرياً يمكّنكم من دخول هذا الحقل والاستزادة منه لبلوغ ذرى المنطق وإصابة أهداف التعلم المبتغاة من هذا المنهج المعنون بالتناظر والمحاكاة والتفنيذ والتحليل والتحكيم، بواقع ثمانية كتيبات؛ خمسة منها بالعربية وثلاثة باللغة الانجليزية حيث تعتبر امتداداً لعديد المراجع الأكاديمية والتدريبية التي تحويها مكتبة المركز في فن المناظرات ومهارات التفكير العليا.

آملين بأن تستمر جذوة المناظرة مشتعلة بهمة الشباب وتوقهم لاكتشاف ذواتهم والنهوض بمجتمعاتهم وصناعة التغيير الذي يلبي طموحهم ويحقق المستقبل المنشود عبر تجويد الأفكار وانتخاب الحلول الناجعة والنابعة من حس المسؤولية.

قائمة المحتويات

04 الباب الأول: مؤهلات وأدوار الحكم

10 الباب الثاني: تحليل الخطابات

22 الباب الثالث: تدوين الملاحظات

31 الباب الرابع: آلية اختيار الفريق الفائز

38 الباب الخامس: عملية مناقشة النتيجة

43 الباب السادس: التبرير والتغذية الراجعة

47 الباب السابع: توزيع الدرجات للمتحدثين

52 الباب الثامن: ملاحظات عامة وتطبيقية

- ملخص الفصل الخامس

- تدريبات عامة على الفصل الرابع

الباب الأول: مؤهلات وأدوار الحكم

أ. مؤهلات الحكم :

تختلف معايير اختيار الحكام ورؤساء الجلسات باختلاف البطولات وتقوم اللجنة المنظمة باختيار رؤساء الجلسات حسب معايير محددة، ولكن للحكم صفات يجب أن يتصف بها، ويعتبر الحكم غير مؤهل لتحكيم مناظرة عند عدم توافرها، وهي:



1. **عقل:** أي يمتلك منطق الشخص العادي لتحكيم مناظرة؛ لكونها نشاطاً عقلياً ومنطقياً، إذ يكون بالغاً عاقلاً قادراً على فهم كلام المتحدثين، ويدرك المعاني والمقاصد والأفكار الواضحة.

2. **متوسط المعرفة والثقافة ويعرف ما يدور حوله:** أي أنه قادر على فهم خطاب المناظرة بصورة جيدة وعامة ويكون بمستوى يؤهله لفهم الخطاب وفهم الأمور المرتبطة

به وبالمناظرة ككل، لأنه عند عدم فهم الحكم موضوع المناظرة لن يستطيع الفصل والحكم بما لا يعلم، بالإضافة إلى أن عليه ألا يدخل معرفته الدقيقة الخاصة والتي لا يعلمها سوى المتخصصين بالموضوع.

3. **حيادي ونزيه:** أي يحكم المناظرة وفقاً لما يحدث فيها حتى وإن كانت مخالفة لتوقعات الحكم المسبقة، ولا يقرأ المناظرة بناءً على المبادئ والآراء الشخصية الخاصة، فلا يجوز أن ينتمي لفريق بناءً على ذلك ولا أن يمثل وجهة نظره ولا يجوز للحكم الاعتماد على ميوله وتوجهه الشخصي كونه طرفاً ثالثاً في المناظرة والتحكيم يكون وفقاً لما يجري في المناظرة من وجهة نظر الفريقين كونها قضيتهم.

4. **ملم بقوانين المناظرة:** فالحكم يجب أن يفهم ويدرك قوانين المناظرة وأدوار المتحدثين ومعايير التحكيم، وذلك عبر اجتيازه لورش تحكيم المناظرة وتلقيه التدريبات العملية الخاصة بمجال التحكيم.

5. **مهتم بالموضوع والمناظرة:** أي يتعامل الحكم مع طرح الفريقين من منطلق الوصول إلى انتخاب أطروحة أحدهم في ختام المناظرة بعد أن يستمع إليهم، وفق اقتناعه بصحة وقوة الأطروحة.

إذاً، على الحكم الاهتمام بخطابات المتحدثين وأخذ الأمور بجدية بالاستماع جيداً للمناظرة وتتبع الحجج وتفنيدها كما هي، ليصبح قادراً على تكوين تصور عام عن ما حدث في المناظرة قبل إصدار الحكم عليها.

ب. أدوار الحكام :



تتكون لجنة التحكيم من عدد فردي؛ واحد أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة... إلخ وتتكون من رئيس وأعضاء. وقد تحدث أحيانا حالات استثنائية تتكون فيها لجنة التحكيم من عدد زوجي، وهنا يكون صوت رئيس لجنة التحكيم مرجحاً عند تساوي عدد الأصوات الممنوحة لكل فريق.

1. **دور رئيس لجنة التحكيم:** أي يمتلك منطق الشخص العادي لتحكيم مناظرة؛ لكونها نشاطاً عقلياً ومنطقياً، إذ يكون بالغاً عاقلاً قادراً على فهم كلام المتحدثين، ويدرك المعاني والمقاصد والأفكار الواضحة.



رئيس اللجنة: هو الشخص الذي يدير الجلسة عادة ولديه عدة أدوار:
- أولاً: تنظيم سير المناظرة، والمتضمن:
- تقديم نص القضية.
- التعريف بالفريقين وبلجنة التحكيم.

- التذكير بتعليمات الوقت وتنبيهات الجرس.
- دعوة المتحدثين، وشكر المتناظرين بعد الخطابات.
- تنبيه المتناظرين إلى الاهتمام بالقوانين في حال مخالفتها.
يمكن لرئيس اللجنة أن يكون المسؤول عن التوقيت، ويمكنه تعيين شخص آخر ينوب عنه لتنبيه المتناظرين على الوقت، وفي حال مخالفة القوانين يتدخل باستخدام كلمة (نظام)، كما يحق له التصرف في الحالات الفردية التي يمكن أن تحدث داخل القاعة من فوضى أو ظرف معين لأعضاء الفرق، بهدف الحفاظ على سلامة مجريات المناظرة وضمان حقوق المتحدثين.

ثانياً: إدارة عملية التداول بعد المناظرة:

فرئيس اللجنة مسؤول عن إدارة الحديث والنقاش بين الحكام؛ لاتخاذ قرار الفوز والخسارة، وإدارة النقاش لا تعني أفضليته على باقي الحكّام، ولا حقه في فرض رأيه عليهم، أو أن لرأيه أفضلية على باقي زملائه في اللجنة، بل هو مسؤول فقط عن عملية تنظيم النقاش، للوصول إلى نتيجة نهائية.

ملاحظة: في بعض المناظرات النهائية أو الاستعراضية يكون هناك " متحدث باسم المجلس" يأخذ بعض مهام رئيس اللجنة في الإدارة والتقديم فقط، ويعتبر خارج لجنة التحكيم ولا يشارك في نقاش الحكام لتحديد الفريق الفائز.



ثالثاً: إعلان وتبرير النتيجة: غالباً ما يقوم رئيس اللجنة بإعلان النتيجة للفريقين وتبرير الفوز والخسارة وإعطاء ملاحظات عامة للمتناظرين، وإذا كان رئيس لجنة التحكيم ينتمي للأقلية - أي اختار الفريق الخاسر - يتم إعطاء دور إعلان النتيجة والتبرير لأحد الحكام من الأغلبية التي اختارت الفريق الفائز لتبرير النتيجة.

ملاحظة: في بعض المناظرات الحاسمة مثل النهائيات وآخر جولة من الجولات التأهيلية لا يتم الإعلان عن النتيجة وتبريرها مباشرة بعد الانتهاء من الجولة؛ لكونها تعتبر جولة صامتة ويكون الإعلان والتبرير بعد التصريح من اللجنة المنظمة.

رابعاً: تسليم النتيجة: بعد الانتهاء من المناظرة فإن رئيس اللجنة عليه تسليم النتيجة الورقية أو الإلكترونية للجنة المنظمة.

2. دور أعضاء لجنة التحكيم.

لا يختلف دور أعضاء لجنة التحكيم عن دور رئيس اللجنة من ناحية إصدار الحكم والإدلاء برأيهم والتصويت للفريق الفائز، وعلى جميع أعضاء اللجنة تسجيل الملاحظات وتحديد الفوز والخسارة ومنح الدرجات للمتحدثين، وتقديم رأي وتبرير أثناء نقاش الحكام ويمكنهم أيضاً تقديم تغذية راجعة وملاحظات فردية للمتناظرين.

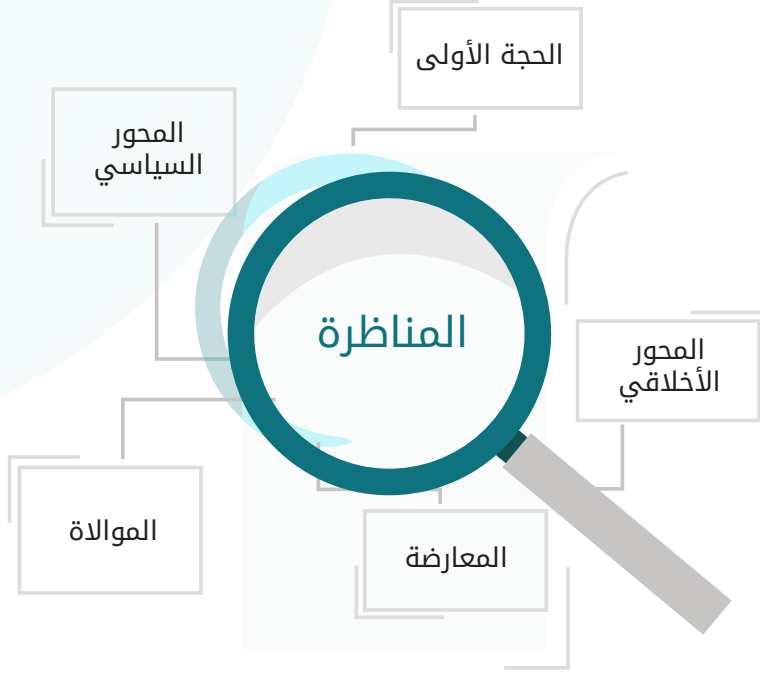
ملاحظة: في العادة يتولى أحد أعضاء لجنة التحكيم مسؤولية ضبط الوقت، وإصدار إشارات الجرس للمتحدثين.

الجزء السابق

الباب الأول: مؤهلات وأدوار الحكم

الباب الثاني: تحليل الخطابات

الباب الثاني: تحليل الخطابات



إن مسؤولية الحكم الأولى هي فهم الخطاب، وعليه فإن ذلك يكون قبل تحديد الفائز. يتطلب فهم الخطاب عدة أمور، أهمها:

- أرضية المناظرة.
- موقف الفريقين.
- حجج الفريقين.

أ. أرضية المناظرة.

هي الأساس الذي يتم التناظر حوله، وتشمل المشكلة والتعريف والمكان والظروف المحيطة بالموضوع أو ما يعرف بالسياق.

كيف يمكن للحكم معرفة أرضية المناظرة؟

يمكن للحكم معرفة الأرضية بطريقة مباشرة وذلك عبر ذكرها من قبل المتناظرين، ويمكن للحكم استخراج الأرضية ضمناً أو بصورة غير مباشرة، وذلك عبر تناول المتحدثين الأفكار

المتصلة بالأرضية دون ذكرها حرفياً، على سبيل المثال تناول الآثار المترتبة على مشكلة المناظرة، أو ظاهرة خاصة بأرضية المناظرة أو أمثلة عليها، بالتالي يدرك الحُكم الأرضية.

مثال (1): إذا كانت القضية "سيلغي هذا المجلس حق الفيتو"

الطريقة المباشرة لمعرفة التعريف في أرضية المناظرة: أن يشرح المتحدث أنّ حق الفيتو هو حق الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن دون إبداء أسباب، ويُمنح للأعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن، وهنا يميز الحُكم التعريف.

الطريقة غير المباشرة: يمكن للحكم استنباط التعريف من خلال استعراض المتناظر للمشكلة، فمثلاً في حال لم يتم ذكر تعريف لحق الفيتو، ولكن تم التحدث مباشرة عن سوء استخدام الفيتو من قبل بعض الدول واستغلالها لمصالحها الشخصية، وذلك عبر ذكر الفريق مثلاً بأن أمريكا استخدمت حق الفيتو مرات كثيرة لمنع قرارات الأمم المتحدة التي تصب في مصلحة دولة فلسطين مقابل مصالح أخرى.

في هذه الحالة يتضح التعريف من خلال سياق الكلام.

نجد في هذا المثال أن الفريقين يتفقان على التعريف ويبقى الاختلاف حول سوء الاستخدام.

مثال (2): " سيسمح هذا المجلس بتجارة الأعضاء "

الطريقة المباشرة لمعرفة أرضية المناظرة: يذكر المتحدث بأن المشكلة التي يُعاني منها المجتمع هي قلة الأعضاء وهي مشكلة عامة من دون تحديد المكان والحل المقترح هو السماح بتجارة الأعضاء .

الطريقة الضمنية أو غير المباشرة: ذكر الفريق بأن هناك مشكلة، وهي حاجة العديد من المرضى للأعضاء، وذلك حفاظاً على أرواحهم وحياتهم، بمقابل قلة المتبرعين مقارنة بالمحتاجين.

في هذا المثال يتفق الفريقان في حديثهم عن المتبرعين وعن المشكلة الصحية الواقعة، وكثرة الطلب والحاجة للأعضاء وقلة توافرها.



مواجهة مباشرة



الحالات المختلفة حول الأرضية:

عند اتفاق الفريقين حول أرضية موحدة فإن هذه المناظرة تندرج تحت إطار تصادمي؛ إذ تكون نقطة التصادم فيها واضحة. ويكون اتفاق الفريقين حول الأرضية إما كلياً أو جزئياً. فيتم الاتفاق الكلي عندما يتفق الفريقان على كل نواحي أرضية المناظرة من تعريف ومشكلة أو ظاهرة إيجابية كانت أم سلبية. أما الاتفاق الجزئي فيحدث عند اتفاق الفريقين على جزء أساسي من أرضية المناظرة واختلاف تصوراتهم في بعض الأجزاء الأخرى.

مثال: " سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في الدول التي تشهد حروباً أهلية "

الاتفاق الكلي: تحدث الفريقان عن زعزعة الأمن الذي تحدثه الحروب الأهلية، مما يبرر للموالة السماح بالتدخل العسكري، وتحدث المعارضة عن أنه لو تززع الأمن سيزداد الأمر سوءاً مع التدخل العسكري، وينعدم الأمن أكثر في البلاد تبعاً لزيادة عدد الضحايا، وعدم استقرار البلاد، وفي هذا المقال تم الاتفاق على زعزعة الأمن، إلا أن الاختلاف يكمن في فعالية نص القضية في حل المشكلة.

وقد نجد أن الاتفاق بين الفريقين من الممكن أن يكون جزئياً، مثال:
" سيجعل هذا المجلس تقييم الأساتذة بيد الطلاب "

الاتفاق الجزئي: مشكلة الموالة هي تدني مستوى التعليم وذلك بسبب إهمال ركن أساسي في العملية التعليمية وهو الطالب مما يقلل من جودة مخرجاته، وبالتالي ترى الموالة أنه يجب جعل التقييم بيد الطلبة لأن ذلك سيحسن العملية التعليمية فمشاركة الطالب في تقييم أستاذه يؤدي إلى تحسن عام في المخرجات.

مشكلة المعارضة هي سوء العلاقة بين الأساتذة والطلبة مما يقلل من فعالية التعليم، فعند فقدان الترابط بين كادر التدريس والطلبة سيؤدي ذلك إلى تدني مستوى التعليم بشكل عام.

في المثال السابق نجد أن الفريقين متفقان تماما على تدني التعليم، ولكن يكمن الاختلاف في تعبير كل فريق عن المشكلة أو التركيز في جزئية معينة من المشكلة. فالموالة تجد بأن الطالب مُهمَل في عملية التقييم مما يؤدي لتدني مستوى التعليم، والمعارضة تقول بأن سوء العلاقة بين المدرس والطالب ينتج عنها تدني في مستوى التعليم وهذا يعتبر اتفاقاً جزئياً.

- عند اختلاف الفريقين حول أرضية المناظرة، قد تعتبر هذه المناظرة متوازنة أو غير تصادمية إذ لا توجد نقطة تصادم بين الفريقين، مثال:

"سيسمح هذا المجلس بعمالة الأطفال في الدول غير المتقدمة"

فريق الموالة يعتبر المشكلة في قلة ثقة الطلبة وقلة المهارات التي تؤهلهم لعمل احترافي والاعتماد على أنفسهم في الدول التي تسعى للتقدم، وأرضية المناظرة التي تعتمدها الموالة هنا هي الدول التي في طريقها للنهضة والرفاه.

وأما مشكلة فريق المعارضة هي ضياع الحقوق الأساسية للأطفال العاملين في الدول الفقيرة، لذلك يعارض السماح بعمالة الأطفال لما فيه من انتهاك لحقوقهم، وأرضية المناظرة التي تعتمدها المعارضة هنا هي الدول الفقيرة التي لا توفر لمواطنيها احتياجات أساسية.

تُعتبر هذه المناظرة متوازية إذ إن الموالاتة تتحدث عن دول في طريقها للنهضة والرفاه ويكون السماح فيها لعمالة الأطفال لتطوير مهاراتهم الشخصية والمساعدة في تطوير بلدانهم. والمعارضة هنا تتحدث عن عدم السماح بعمالة الأطفال في الدول الفقيرة كي لا يتم انتهاك حقوق هؤلاء الأطفال. عدم وجود التصادم المباشر يُخرج المناظرة عن مسارها السليم، وأصبح كل فريق فريق يتناظر في سياق مكاني مختلف عن الآخر.



لا يوجد مواجهة



موقف الحُكم من المناظرة المتوازية / غير التصادمية:

في حال قدّم المتحدث الأول من فريق الموالاتة تعريفاً وقام الأول من فريق المعارضة برفض التعريف وتقديم تعريف بديل، تتحول المناظرة لمناظرة متوازية، وعلى الحُكم الاعتماد على الفريق الذي يعبر عن أرضية واقعية مناسبة مع سياق القضية، وتقديم التعريف الذي يعبر عن مفهوم صريح وواضح للنص.

في المثال السابق وجدنا أرضيتين مختلفتين. اعتبرت الموالاتة أن هذه المناظرة حول الدول الفقيرة حيث يعتبر العمل فيها حاجة ملحة وأساسية للحفاظ على استمرارية الحياة، أما المعارضة فقد اعتبرت أن المناظرة تدور حول الدول التي تسعى للتقدم، حيث أن العمل بمثابة فرص تطوير ذاتي وبناء شخصية الأطفال.

الأرضية الصحيحة هنا هي أرضية الموالاتة نظراً لأن السماح بالعمل يؤدي إلى انتهاك جزء

من حقوق الأطفال مقابل الحقوق الأساسية الأكبر. فمن المنطقي أن تدور المناظرة حول ضرورة السماح بعمالة الأطفال تلبية لاحتياجاتهم الأساسية.

أما إذا لم تقم المعارضة برفض التعريف، فإن المناظرة تستمر بناءً على التعريف الذي قدمه الموالات والأرضية التي رسمتها.

ب. موقف الفريقين.

ينقسم تحليل موقف الفريق إلى قسمين: تصادمي وغير تصادمي ففي المناظرة "التصادمية" يتفق الفريقان على مشكلة المناظرة والنتيجة إما كلياً أو جزئياً ولكن يختلفان في الموقف وطريقة حل هذه المشكلة.

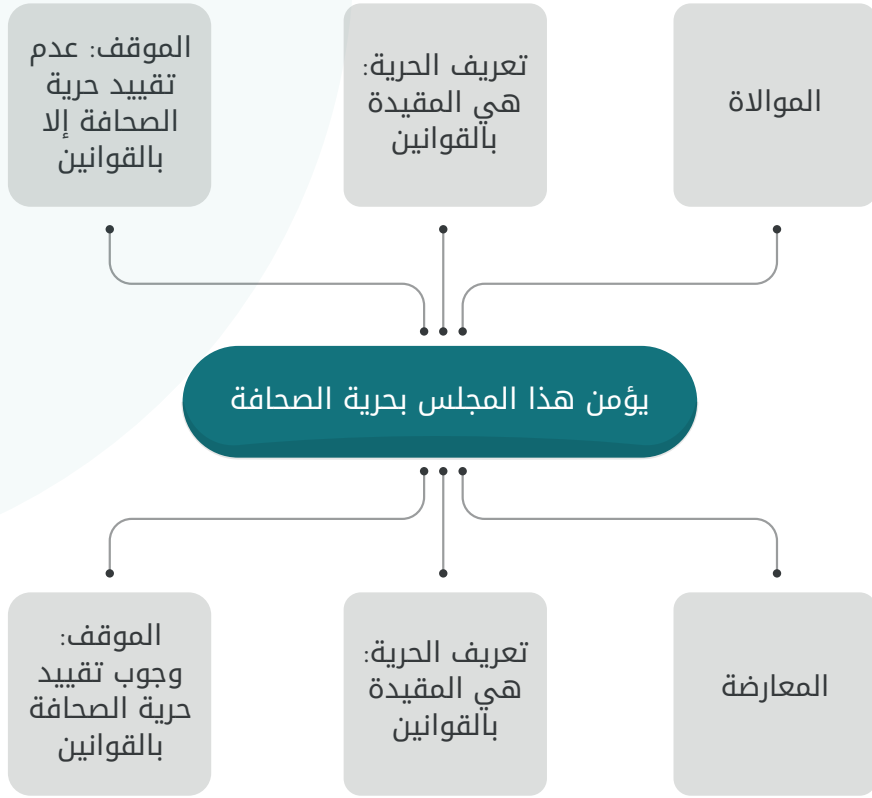
أما بالنسبة للمناظرة "غير التصادمية" فتكون إما باختلاف الفريقين على أساس المشكلة كما تم ذكرها في المثال السابق حول المناظرة المتوازية، أو الاتفاق في المشكلة والموقف وكأنهم فريق واحد وهنا لن يجد الحكم نقطة تصادم حقيقية بين الفريقين وتفقد المناظرة عنصر الجدل الحقيقي.

كما تم ذكرها في المثال السابق حول المناظرة المتوازية، أو الاتفاق في المشكلة والموقف وكأنهم فريق واحد وهنا لن يجد الحكم نقطة تصادم حقيقية بين الفريقين وتفقد المناظرة عنصر الجدل الحقيقي.

مثال: " يؤمن هذا المجلس بحرية الصحافة "

بافتراض أن فريق الموالات يدافع عن موقف يؤمن بأن الحرية مقيدة بالقوانين وأنه لا بد من توفير الحرية المقيدة بالقوانين للصحافة، بينما يرى فريق المعارضة أن الحرية في هذا النص يُقصد بها غير المقيدة بقوانين الدولة أي أن النص يدافع عن فكرة عدم تقييد الحكومة لحرية الصحافة، بينما هم كفريق معارضة يدافعون عن وجوب تقييد الصحافة بالقوانين.

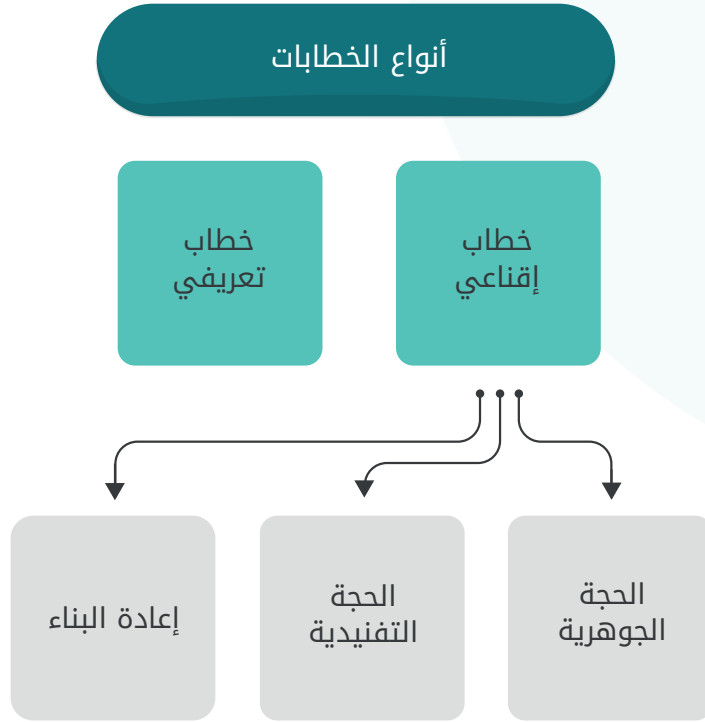
نجد هنا أن موقف الفريقين يتحدث عن ذات الشيء، فاتفق الفريقان في دفاعهما عن حرية الصحافة المقيدة بالقوانين، وهذا اللبس حدث بسبب اختلاف الفريقين في تحديد الحرية.



موقف الحُكم من المناظرة المتوازية التي ليس فيها نقطة تصادم في موقف الفريقين: في هذه الحالة غير التصادية يرجح الحُكم الفريق الذي يستطيع أن يدافع عن الموقف الذي يجب أن يمثلته وفقاً لسياق القضية ولكن هذا لا يضمن بالضرورة فوز أو خسارة الفريق، فهنا نجد أن فريق الموالة ابتعد عن موقفه في الدفاع عن فكرة أن الصحافة لابد أن تكون مطلقة الحرية، بينما المعارضة التزمت في موقفها الذي وُضعت لأجله، وهو أن تثبت أن الحرية لابد أن تبقى مقيدة.

ملاحظة: ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأنه ليس كل تحديد مرفوض، فهناك تحديدات مقبولة لنص القضية، وهي التي تتماشى مع المفهوم البديهي والواقعي للنص، على سبيل المثال تقييد تعريف حرية الصحافة بأنها الحرية التي لا تنتهك حق وحرية الآخرين يعتبر تقييد مقبول من قبل الموالة ولا يزيل نقطة التصادم.

ت. الحجج.



بعد تحليل الموقف والأرضية تصبح نقاط التصادم بين الفريقين واضحة، وعلى الحَكَم تحليل حجج الفريقين التي قيلت في المناظرة دعماً لموقفهم.

ويقع على عاتق الحَكَم معرفة هذه الحجج التي تعبر عن كل ما يقدمه الفريق لإثبات صحة موقفه، فخطاب المناظرة ينقسم إلى قسمين، خطاب تعريفي وآخر إقناعي وهما كالتالي:

- الخطاب التعريفي: هو الذي يهدف إلى تقرير مسار المناظرة ويشمل كل ما يتعلق بالتعريف والأرضية والموقف. كما تم الحديث عنه أعلاه.

- الخطاب الإقناعي: هو ما يقوم به المتناظر لإقناع لجنة التحكيم بصحة موقفه، ومن عناصره:

1. الحجة الجوهرية: وهي الحجة المستقلة التي يستخدمها الفريق لإثبات صحة

موقفه وما يُعرف أيضاً بالبناء. مثال: " يؤمن هذا المجلس بحرية الصحافة "

يدخل فريق الموالاتة بمجموعة حجج مستقلة داعمة لحرية الصحافة مثل:

- المحور الحقوقي: حرية الصحافة تعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان.
- المحور المعرفي: حرية الصحافة تزيد من معرفة الشعب للأخبار.
- المحور الرقابي: حرية الصحافة تتيح للشعب فرصة لمراقبة الحكومة وممارسة سلطته الرقابية.

2. التفنيد أو الحجة التفنيدية: هي الحجج الدفاعية المرتبطة بحجج الفريق الآخر أي أنها غير مستقلة بذاتها، ذلك أنها مبنية على الحجة الأساسية التي طرحها الفريق الخصم، وتهدف الحجة التفنيدية إلى هدم البناء الخاص بالفريق الآخر ومحاولة إثبات مواطن ضعفه.

3. إعادة البناء: هي عبارة عن إعادة ترميم إصلاح الحجة الأساسية بعد تفنيد الخصم لها، ويتم ذلك عن طريق الإجابة عن التساؤلات أو ضرب الأمثلة أو عبر التحليل الإضافي لعناصر الحجة، ويهدف كل ذلك لإثبات فشل تفنيد الخصم في هدم الحجة، ويسمى أيضا بتفنيد التفنيد.

فيما يلي توضيح لآلية التفنيد المباشر وإعادة البناء للمحاور التي تم ذكرها في المثال السابق لقضية المجلس التي تقول: " يؤمن هذا المجلس بحرية الصحافة ":

" يؤمن هذا المجلس بحرية الصحافة "

إعادة البناء	التفنيد	الحجة
<p>ليس هناك ربط مباشر بين حرية الصحافة وزعزعة الأمن، ولا نستطيع سحب حق من حقوق الإنسان لمجرد توقع الفوضى.</p> <p>فزعزعة الأمن والخروج عن النظام يعتبر رد فعل من الشعب عند عدم رضاهم بالحكومة، ويحدث ذلك في الدول التي تقيّد الحرية أو تمنعها، فالكثير من المظاهرات تحدث في الدول التي تكبت حرية الصحافة.</p>	<p>يمكننا اعتبار أن حق التعبير حق شرعي، ولكن إذا كان هذا الحق يؤثر على أمن الدولة ويؤدي لزعزعة النظام، فيأتي حق الحفاظ على أمن الدولة بالمقدمة مقارنة بحرية الصحافة وحقها في التعبير وخاصة بقياس الأضرار الناجمة لفئات المجتمع المختلفة.</p>	<p>المحور الحقوقي: حرية الصحافة تعتبر حق من الحقوق الأساسية للإنسان.</p>
<p>عند السماح بتقييد الحرية بالقوانين فنحن بذلك نقيّد المعلومات حسب مصلحة الحكومة وإرادتها، ومعرفة الجمهور مشروطة ومحددة حسب هذه الشروط حتى إذا لم تكن صحيحة أو تعبر عن الواقع.</p> <p>وعند السماح بحرية الصحافة فإن الصحافة التي تنشر المعلومات الخاطئة ستسقط من ذاتها.</p> <p>كما أن الصحافة عندما تتمتع بالحرية ستتوافر لها حرية البحث والحصول على المعلومة ، وهذا يزيد فرصة الوصول للحقيقة، وبذلك نجد أن المعلومات الصحيحة أكثر انتشاراً والمعلومات الخاطئة أكثر انتقاداً في الدول المتقدمة التي تسمح بحرية الصحافة.</p>	<p>لا تتعارض المعرفة مع تقييد الصحافة بالقوانين، فوجود القوانين هو لحماية المجتمع من إحداث الفوضى وانتشار المعلومات الخاطئة، فمع وجود التقييد ستوفر الصحافة المعلومات المحققة من قبل المتخصصين. وبالتالي يزيد إدراك المجتمع بالمعلومات والمعرفة الصحيحة.</p>	<p>المحور المعرفي: حرية الصحافة تزيد من إدارك الشعب بالأخبار والمعرفة.</p>

تابع: " يؤمن هذا المجلس بحرية الصحافة "

إعادة البناء	التفنيد	الحجة
<p>إذا اعتبرنا أن السلطة الرقابية موجودة، وأن استغلال الصحافة لهذه السلطة موجود أيضا، نجد أننا سنصل لشفافية المعلومات في الدولة، فمراقبة وتتبع أخطاء الحكومة مقابل قدرة الحكومة على إتقان دورها والدفاع عن نفسها، تحقق المنافسة الإيجابية ويزيد وعي الشعب بالقضايا التي تدور حوله بتمييز المعلومات ومصداقيتها.</p>	<p>نجد أنه بمقابل رقابة الحكومة هناك فرصة لاستغلال الصحافة لهذه السلطة الرقابية وفتح المجال أمامها لنشر الفتن وإثارة الجدل والنزاعات بين فئات المجتمع المختلفة. فكل مؤسسة إعلامية أو صحفية لديها سياسات وطموحات ترغب في الوصول إليها، بالتالي هذا القرار يتيح لها الوصول لأهدافها عبر استغلال حريتها المطلقة.</p>	<p>المحور الرقابي: حرية الصحافة تتيح للشعب فرصة لمراقبة الحكومة وممارسة سلطته الرقابية.</p>



الجزء السابق

الباب الثاني: تحليل الخطابات

الباب الثالث: تدوين الملاحظات

الباب الثالث: تدوين الملاحظات

أ.



ب. ما أهمية تدوين الملاحظات؟

يعتبر تسجيل الملاحظات من أدوار الحُكم أثناء المناظرة، وتتم متابعة المناظرة عن طريق تدوين الملاحظات والأفكار التي يلقيها المتناظر أثناء خطابه، حيث لا يستطيع الحُكم الاعتماد على ذاكرته فقط للحكم على المناظرة، فالمناظرة الواحدة فيها ستة خطابات أساسية، بالتالي تحتاج هذه الخطابات للتدوين وذلك لمعرفة كل الأفكار التي طُرحت في المناظرة. فلا يستطيع الحُكم معرفة كل ما يدور في المناظرة وتتبع الحجج والتفنيدات والمداخلات إلا عن طريق تسجيل الملاحظات المهمة وتدوينها.

تُكمن أهمية تدوين خطابات المتحدثين في سهولة متابعة المناظرة ومعرفة نقاط التصادم الأساسية بين الفريقين والنقاط العامة التي يدافع فيها كل فريق عن موقفه، فمن

الممكن أن يتجه الحَكم لإعلان فوز فريق على آخر مباشرة بعد المناظرة، ولكن بعد الاطلاع على الملاحظات الكاملة قد تتغير النتيجة فيتم أخذ ما تم تدوينه بعين الاعتبار. وعملية التدوين حاصلة أيضا مع المتناظرين أنفسهم، فكل متحدث يقوم بتدوين أهم النقاط التي أتت في خطاب المتحدث الذي قبله للرد عليه، بالتالي من باب أولى قيام الحَكم بتسجيل هذه الأفكار للوصول لقرار عادل في المناظرة، فغالبا يتذكر الحَكم آخر الخطابات في المناظرة، لذلك التدوين مهم كي يساعد الحَكم على تذكر الخطابات الأولى ولكي يرسم صورة عامة وواضحة عن كل ما جاء في خطابات المتحدثين وموقفهم الأساسي.

ت. ماذا يكتب الحكم؟

من العناصر المهمة التي يجب أن يكتبها الحَكم أثناء المناظرة:

- أرضية المناظرة: وتشمل المشكلة والتعريف والسياق الذي تسير عليه المناظرة - كما وضعنا سابقاً - وفي حال اختلف الفريقان على الأرضية، يسجل الحَكم تبرير الطرفين للأرضية الخاصة بهما.

- موقف الفريقين: وكل ما يخدمه من حجج وتفنييد وإعادة بناء.

- صلب الحجة: وملخص السلسلة المنطقية للحجج والأمثلة التي استخدمت.

- بإمكان الحَكم تسجيل بعض الأمور الجانبية الحاصلة في المناظرة والتي أثرت على مجريات مهمة في المناظرة، مثل: المداخلة والإجابة عليها، مدة الخطاب...إلخ.

ث. طرق كتابة الملاحظات.

لا توجد طريقة واحدة معتمدة في كتابة الملاحظات، فلكل حكم أسلوبه الخاص في طريقة الكتابة، المهم أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة للمقارنة بين الفريقين.

ولا يشترط على الحَكم كتابة كل تفاصيل الحجج أو التفنييد، فقد يكفي الحَكم بكتابة النقاط الأساسية التي تعبر عن الحجة، والأثر المراد منها.

فيما يلي مثال لحجة وتفنييد وإعادة بناء، وكيفية تلخيص الأفكار الأساسية من قبل الحكم، على سبيل المثال نص القضية:

" سيمنع هذا المجلس استخدام الحيوانات في السيرك "

مذكرات الحكم

حجة الموالة

تلخيص المحور الأخلاقي:

استخدام الحيوانات في السيرك مرتبط بالتعذيب مثل: (الضرب - النقل الجائر - التجويع - ضيق المكان - تغير البيئة - الطرق السيئة في التخلص من الحيوانات بعد فقدان صلاحيتها)

السيرك بمثابة معارضة لطبيعة الحيوانات
- وفيها انتهاك للحقوق.
- عدم قدرتها على التأقلم والعيش في بيئتها الطبيعية عند التخلص منها.

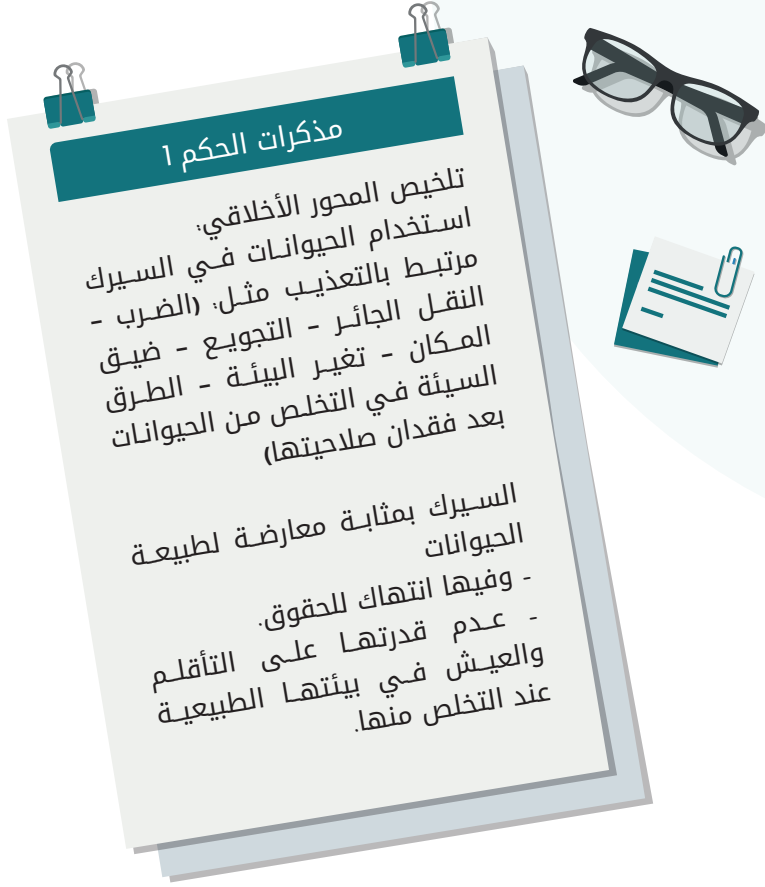
المحور الأخلاقي:

على الإنسان التعامل مع الكائنات الحية باحترام. فعندما نستخدم الحيوانات للسيرك يتم تعذيبها بطرق مختلفة مثل حبسهم في أماكن لا تشبه بيئتهم الطبيعية، والاعتماد على الضرب لتدريبهم ولتمكنهم من تقديم حركات وعروض مرضية أمام الجمهور، وأيضا عند نقلهم من أماكن السيرك لأماكن أخرى يتم حبسهم داخل شاحنات صغيرة لفترة طويلة، مما يجعلهم يعيشون فترة سيئة.

- من جانب آخر فعند فقدان صلاحية وكفاءة الحيوانات يتم التخلي عنها بطرق سيئة جدا، منها إطلاقها إلى بيئتها الطبيعية مما يجعلها غير قادرة على العيش في بيئة حُرِّموا منها لسنوات، وفي حالات أخرى يتم التخلص منها بالقتل. وفي الحالتين طريقة التخلص منها غير أخلاقية وفيها انتهاك مباشر للحقوق الأساسية لهذه الكائنات.

- مثال على ذلك؛ الفيل الذي يتم تعويده على لعب الكرة، والتي يتقنها عن طريق التعذيب بالضرب أو التجويع.

- النتيجة: كل الكائنات الحية لها أدوار خاصة بها تتماشى مع أدوارهم الأساسية في العيش بصورة طبيعية في البيئة، واستغلالهم للتسلية يتعارض مع هذا الدور الأساسي وحاجتهم للعيش.



بالنظر للحجة المستخدمة من فريق الموالة، نرى بأنها حجة متكاملة، ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أن تلخيص الحكم لا يشمل إضافة فكرة جديدة أو إتمام فكرة لم يكملها المتناظر، كما يمكن للحكم كتابة المثال وبعض التفاصيل الإضافية التي تساعد في التذكر حسب أسلوبه في الكتابة.

تفنيد المعارضة للمحور الأخلاقي المستخدم من قبل الموالة

مذكرات الحكم

- تلخيص التفنيد على المحور الأخلاقي: بعض المشقات مقابل تأمين الحقوق الأساسية من حماية ورعاية صحية لهذه الحيوانات أثناء عملها في السيرك أفضل بكثير من فكرة بقاء هذه الحيوانات في الخارج.

- لأن بقاء هذه الحيوانات في الخارج يعرضها لمشقة الحياة من عدم توافر احتياجاتها الأساسية في الدول التي لا تضمن حقوقها أو قد يعرضها للصيد الجائر والموت جراء نقص الاحتياجات الأساسية.

تفنيد المعارضة

تفنيد المحور الأخلاقي:

إن الأضرار الموجودة في السيرك متواجدة أكثر في الخارج، خاصة في الدول التي لا تهتم بحقوق وحماية الحيوانات، أو الدول الفقيرة غير القادرة على تأمين بيئة مناسبة لهذه الحيوانات ضمن قوانين تحمي وجودها بشكل طبيعي في البيئة. ناهيك عن الفوائد التي يحصل عليها الإنسان جراء استخدام هذه الحيوانات لأغراض التسلية والتي تجعله يوفر الحاجات الأساسية لحياة هذه الحيوانات التي تعمل في السيرك والتي قد لا تكون متوفرة في البيئة الخارجية.

مثال: ترك هذه الحيوانات في الخارج يعرضها للموت أو للانتهاك عبر الصيد الجائر، أما في السيرك فهي تتعرض لبعض المشقات ولكن لديها حماية ورعاية صحية وحقوق أساسية. لذلك وجودها في السيرك ليس بأسوء من وجودها في الخارج.



بالنظر للحجة المستخدمة من فريق الموالة، نرى بأنها حجة متكاملة، ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أن تلخيص الحكم لا يشمل إضافة فكرة جديدة أو إتمام فكرة لم يكملها المتناظر، كما يمكن للحكم كتابة المثال وبعض التفاصيل الإضافية التي تساعد في التذكر حسب أسلوبه في الكتابة.

إعادة البناء من فريق الموالة

مذكرات الحكم

- المشقة داخل السيرك مختلفة عن المشقة في البيئة الطبيعية، فالأولى تعتبر انتهاك واضح لغرض التسلية فقط.

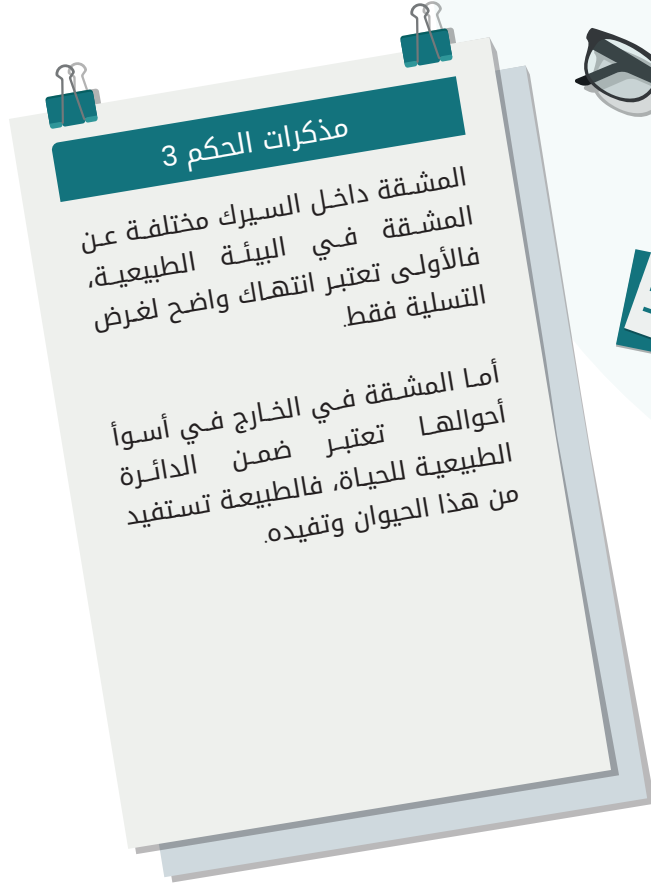
- أما المشقة في الخارج في أسوأ أحوالها تعتبر ضمن الدائرة الطبيعية للحياة، فالطبيعة تستفيد من هذا الحيوان وتفيده.

إعادة البناء من فريق الموالة

- نحن لا نعتبر أن هذه الممارسات التي يمارسها الإنسان على الحيوانات في السيرك مجرد مشقة، بل هو نوع واضح من الانتهاك. والفرق أن المشقات بالخارج طبيعية من ناحية أن الحيوانات في بيئتها الأساسية الطبيعية، فمهما حدث لها تستفيد الطبيعة منها.

- إن تعرضت الحيوانات لبعض المشقات في الخارج، فإن هذا الأمر يعتبر هذا الأمر ضمن الدائرة الطبيعية للحياة، حتى إن تعرضت للموت في أسوأ الأحوال فسوف يأكلها مفترس آخر، مما يجعل دائرة الحياة تدور بشكل طبيعي.

- أما التعذيب في السيرك فلا فائدة منه إلا التسلية، فأنت تعذب الحيوانات لكي تساهم في الترفيه على الإنسان لعدة دقائق فقط.



مذكرات الحكم 3

المشقة داخل السيرك مختلفة عن
المشقة في البيئة الطبيعية،
فالأولى تعتبر انتهاك واضح لغرض
التسلية فقط.

أما المشقة في الخارج في أسوأ
أحوالها تعتبر ضمن الدائرة
الطبيعية للحياة، فالطبيعة تستفيد
من هذا الحيوان وتفيد.

الجزء السابق

الباب الثالث: تدوين الملاحظات

الباب الرابع: آلية اختيار الفريق الفائز

الباب الرابع: آليه اختيار الفريق الفائز

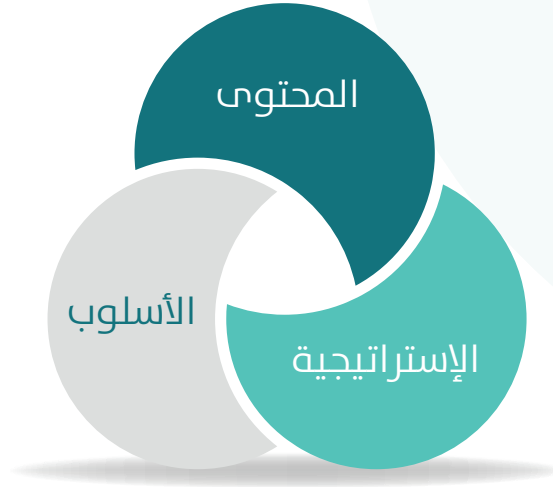


يصدر الحَكم قراره بفوز أي فريق في المناظرة بالرجوع إلى نقطة التصادم، وثمة أركان أساسية لتحكيم المناظرة يمكن للحَكم الاعتماد عليها أثناء عملية التحكيم وهي:

- المحتوى: مضمون الخطاب الإقناعي للمتناظر من تعريف وحجج وتفنيد وإعادة بناء.
- الأسلوب: طريقة المتناظر في طرح المحتوى، وتكمن أهمية الأسلوب في إيصال المحتوى إلى المستمع، فهو الجسر الواقع بين المتحدث والمستمع.
- الاستراتيجية: التزام المتحدثين بأدوارهم وبقوانين المناظرة، وقيام الفريق بكل بدوره حسب الأدوار الموكلة إليهم.

ملاحظة: على الحَكم أن ينظر إلى هذه العناصر الثلاثة بشكل متكامل، حيث إن كل عنصر منها يكمل الآخر ولا يمكن فصلها عن بعضها وإعطاء درجات منفصلة لكل ركن.

أهمية المحتوى والأسلوب والاستراتيجية:



- أ. الفوز والخسارة يعتمدان على المحتوى الذي يقدمه أعضاء الفريق حيث إن تبرير الحُكم يكون بناءً على قوة المحتوى وربطه بالموقف.
- الأسلوب القوي والاستراتيجية الواضحة لا يؤثران نهائياً على الفوز والخسارة، إن لم يصحبهما محتوى قوي، فالاعتماد الأساسي للتمييز بين الفريقين هو المحتوى.
- يحتاج المحتوى إلى أسلوب جيد لكي يفهمه الحُكم بوضوح، فالمطلوب من المتناظر أن يكون قادراً على استخدام الأسلوب الواضح بأبسط طريقة ممكنة لإيصال المحتوى، فهدف الأسلوب أن يكون المحتوى مفهوماً عند المستمع، لأن المحتوى مهما كان قوياً لن يفيد المتحدث إن لم يفهمه السامع.
- الاستراتيجية مهمة لتنظيم الخطاب ولتحقيق موقف الفريق عبر المسار السليم. فالالتزام بالاستراتيجية يساعد على أداء مناظرة جيدة ومراعاة الفريق لقوانين المناظرة، بالتالي إثبات هدفه في المناظرة، مثلاً: التزام المتحدث بالأدوار، وعدم تأجيل التنفيذ إلى آخر لحظة، وحسن استغلال الوقت في إيصال الفكرة... وغيرها.

- الخطاب الجيد هو الخطاب ذو المحتوى القوي، والأسلوب الواضح، والاستراتيجية المنظمة، والذي يؤثر بدوره على درجات المتحدثين.



ب. اختيار الفريق الفائز بناءً على المناظرة:

المناظرة بطبيعتها تتضمن التصادم بين الفريقين، ويحدث ذلك عند توافق الفريقين في فهم نص القضية وأرضيتها، ومن ثم الاتفاق على وجود مشكلة أو دافع للمناظرة، والاختلاف في الحل، والذي يتطلب من كل فريق ترجيح موقف فريقه والدفاع عنه.

عندما تكون المناظرة في المسار السليم وقد توفرت نقطة التصادم:

بما أن نقطة التصادم بين الفريقين واضحة في هذه المناظرة ينتقل الحكم للنظر إلى موقف الفريقين، والفوز يكون لصالح الفريق القادر على ترجيح موقفه عن طريق الحجج والتفنيد وإعادة البناء.

تم ✓

وبما أن المناظرة التنافسية لا يمكن أن تنتهي بالتعادل، فلا بد من ترجيح أحد الفريقين على الآخر، ويكون الترجيح بناءً على قدرة الفريق على إقناع الحكم بتفوق موقفهم على الفريق الآخر وليس بناءً على وجهة النظر التي يتبناها الحكم حول موضوع المناظرة.

يمكننا اختصار هذه الحالة بالقول بأنه بعد انتهاء المناظرة يجب على الحكم تحديد الفوز للفريق بناءً على قدرته على إقناع الحكم بصحة موقف الفريق مع الالتزام بالقوانين، وهنا تتضح أهمية المعايير المترابطة للتحكيم، وهي المحتوى والأسلوب والاستراتيجية. فالمحتوى يمثل قدرة الفريق على تقديم الأفكار للدفاع عن موقفه، والأسلوب يمثل قدرة الفريق على إقناع الحكم، أما الاستراتيجية فهي قدرة الفريق على توظيف المحتوى في مكانها السليم في الخطاب لكي يؤدي الدور المطلوب منه.

ويحدث الانحراف عن المسار السليم للمناظرة بأشكال مختلفة، مثل:

1. اتفاق الفريقين في موقف واحد، حيث تدعم كل الحجج الموقف ذاته.
2. المناظرة المتوازية: وفيها يتم التناظر حول مسارين وأميرين مختلفين تماماً.

ت. القوانين العامة للترجيح بين الفريقين:

1- تقديم الخطاب في غير محله لا يؤخذ بعين الاعتبار، فإذا قدّم المتحدث الثالث حجة مستقلة قوية، لا يمكن احتسابها؛ كونها حجة متأخرة، فلا تتيح الفرصة للتفنيد، كذلك تأخير التفنيد لآخر متحدث يعتبر نقطة ضعف ويعطي أقل من وزنه كونه لا يتيح الفرصة لإعادة بناء قوي من الفريق المقابل. وتعتبر الحجج والتفانيد التي تأتي مع خطاب الرد غير محتسبة.

2- النقاش حول التعريف يجب أن يبدأ مع خطاب المتحدث الأول عند كلا الفريقين، فلا يمكن للحكم احتساب التعريف الجديد أو التحديد في حال كان متأخراً، وفي بعض الحالات يمكن للمتحدث الثاني الدفاع عن التعريف الذي قدمه المتحدث الأول من فريقه فقط.

3- المناظرة تعتمد على الخطابات، ومهما اختلفت الآراء، فالذي يفوز هو الأكثر قدرة على الإقناع بموقف فريقه المراعي لقوانين المناظرة، وعلى هذا الأساس يعتمد التحكيم وتبرير النتيجة.

ماذا يفعل الحكم عند انحراف المناظرة عن المسار السليم؟
يتم تحديد الفوز مبدئياً لصالح الفريق القادر على إثبات موقفه المفروض عليه بالأساس مع

التزامه بالاستراتيجية. ربما تدور مناظرة كاملة حول المقارنة بين تعريفين مختلفين؛ وهنا على الحَكَم اعتماد تعريف الفريق الذي تتوافر فيه هذه الصفات الثلاثة: المفهوم اللغوي المباشر للنص، والمفهوم المنطقي لنص القضية، وواقعية التعريف حسب سياق نص القضية.

ث. العناصر الثانوية في المناظرة:



كما وضحنا سابقاً أن المعيار الأساسي الوحيد هو قدرة الفريق على إقناع الحُكم بموقفه، فالموقف هو الأساس والخطاب يجب أن يتسق مع الموقف الأساسي للفريق. فلا تعتمد نتيجة المناظرة على العناصر الفرعية، فهي لا تمثل النقطة الفاصلة لفوز وخسارة الفريق، وفيما يلي أمثلة لهذه العناصر:

- براعة الأسلوب
- وضوح التعبير
- عدد الحجج والتفنيدات
- مدة الخطابات
- تنسيق وترتيب الأدوار داخل الخطاب
- الأمثلة
- المداخلة
- خطاب الرد

هذه العناصر بمفردها لا تؤثر في فوز وخسارة الفريق، ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار كنقاط قوة إذا خدمت موقف الفريق، مثلاً: أن يقدم المتحدث مداخلة قوية تهدم بناء الفريق الآخر دون رد عليها، أو تقديم الأمثلة الداعمة لموقفه وحجته.

الجزء السابق

الباب الرابع: آلية اختيار الفريق الفائز

الباب الخامس: عملية مناقشة النتيجة

الباب الخامس: عملية مناقشة النتيجة

أ.



ب. الهدف من المناقشة:

- يهدف النقاش بين الحكام إلى جمع الأفكار العامة التي تدور حولها المناظرة، والتنبية إلى النقاط التي سقطت عن بعض الحكام سهواً.
- تحديد نتيجة عادلة، إذ يتم إتاحة الفرصة لجميع الحكام بتقديم تبريراتهم والاستماع لتبرير الآخرين مما يضمن عدالة اختيارهم.

ت. أخلاقيات المناقشة:

- عدم فرض رأي حكم على حكم آخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كأن يستغل الحكم دوره في فرض رأيه على الآخرين، فتداول الآراء هدفه التذكير والتجميع وتحديد الفائز على حسب مجريات المناظرة، وليس إكمال التناظر أو محاولة إقناع الحكام الآخرين بنتيجة معينة.

- لكل حَكَم صوت واحد، وعليه ألا يتأثر بقرار غيره، كما أن لديه الحق في تقديم التبرير والتعليق على المناظرة.
- الالتزام بأسلوب مهذب عند تداول الآراء.
- عدم إيصال صورة سلبية عن أحد الحكام الآخرين للمتناظرين أو الحكام الآخرين بما يتعلق بمجريات تداول نتيجة المناظرة، ويستثنى من ذلك تقييم الحكام عند اللجنة المنظمة.
- يعتمد تحديد الفريق الفائز على الإقناع، وعلى الحَكَم تقديم تبرير مفصل وسبب لاختيار الفريق الفائز، ولا يمكنه اختيار فريق أو استبعاده دون سبب.

ث. آلية المناقشة:

- بعد الانتهاء من المناظرة يتيح رئيس اللجنة لبقية أعضائها بعض الوقت لمراجعة ملاحظاتهم.
- يجمع رئيس اللجنة نتائج فردية أولية من الحكام (فائز أو خاسر)، ويكون رئيس اللجنة آخر من يقدم نتيجته، وذلك ضماناً لعدم تأثير قرار رئيس الجلسة على المحكمين الآخرين، خاصةً إذا كان الرئيس أكثر خبرة مقارنةً بغيره.
- عند اتفاق جميع الحكام على قرار واحد يجمع رئيس اللجنة الملاحظات الخاصة بالتبرير ليقدمها كتغذية راجعة للمتناظرين.
- عند الاختلاف يبدأ الأقلية بتبرير موقفهم من المناظرة، ثم يبرر البقية رأيهم.
- يتم منح بعض الوقت للمناقشة بين الحكام، والهدف منها هو التذكير بالنقاط التي أهملت أو سقطت سهواً، ويركز النقاش حول النقاط الأساسية التي تؤثر في الفوز والخسارة، من دون التطرق للعناصر الفرعية.
- يعيد رئيس اللجنة التصويت الفردي، وتحسم النتيجة لصالح الأغلبية.
- يجب على لجنة التحكيم الالتزام بالوقت المحدد لتداول النتيجة وذلك حسب قوانين البطولة.

ج. الأمور الأساسية التي لا يختلف فيها الحكام:



معايير الاقتناع عند الناس مختلفة، لذلك فإن حدوث الخلافات أمر وارد جداً في المناظرة؛ كونها تعتمد على الإقناع، ومع ذلك فلا بد من مراعاة القواعد والقوانين الأساسية في تحكيم المناظرة، فاختلاف الحكام بعد الالتزام بالقوانين مسموح وطبيعي، مثال: إذا اختلف حكم مع آخر حول وضوح الفكرة التي تناولها المتناظر، فيعتبر هذا الأمر طبيعياً في الكثير من المناظرات.

أما في الحالات التالية فلا بد أن يتفق الحكام:

- تقديم المحتوى على الأسلوب، ويعتبر المحتوى مع الأسلوب البسيط مقدماً على الأسلوب المجرد، فلا يمكن لحكم أن يفضّل فريقاً على آخر بمجرد النظر إلى أسلوبه وطريقة الإلقاء دون أخذ المحتوى بعين الاعتبار.

- تقديم الجودة على الكمية، فلا يمكن تفضيل الفريق بسبب كمية الحجج، فقوة الفكرة وارتباطها بالموقف أهم من عدد الحجج التي تكون دون قوة أو ارتباط .

- يتفق الحكام على أهمية التزام المتناظرين بالأدوار الموكلة لهم، فالخطابات التي تأتي بغير محلها لا يختلف الحكم على إهمالها، أو عدم تأثيرها والتقليل من شأنها مهما بلغت قوتها.

أمثلة حول عناصر في غير محلها:

- تعريف من المتحدث الثاني.

- حجة جديدة من متحدث ثالث.

- ذكر تنفيذ جديد في خطاب الرد.

- الأدلة الملموسة الحسية وغيرها، كأن يعتمد المتحدث على رسومات وخرائط كدليل.



الجزء السابق

الباب الخامس: عملية مناقشة النتيجة

الباب السادس: التبرير والتغذية الراجعة

الباب السادس: التبرير والتغذية الراجعة



بعد انتهاء المناظرة والمناقشة بين الحكام يتم إعلان النتيجة أمام جميع المتناظرين من قبل الحكام، ويصاحب الإعلان تبرير النتيجة بذكر التفاصيل والأسباب الجوهرية التي فضلت فريقاً على آخر في المناظرة.

ويختتم الحكام بتقديم النصائح والتوجيهات سواء للفريق ككل أو للأفراد التي يمكن أن تحسن من أدائهم في المناظرات اللاحقة وهو ما يسمى بالتغذية الراجعة.



ج. الإعلان عن النتيجة:

- يتم الإعلان عن النتيجة بعد الانتهاء من المناظرة وبعد تداول الحكام ونقاشهم.

- غالباً يقوم رئيس اللجنة بتقديم التبرير، أو من ينوب عنه من الحكام في حال كان رئيس اللجنة ضمن الأقلية.

- في الجولات الصامتة لا يتم الإعلان عن النتيجة وتبريرها مباشرة بعد انتهاء المناظرة، ويمكن للحكم تبرير النتيجة

للمتناظرين بعد إعلانها من قبل اللجنة المنظمة. (الجولات الصامتة هي الجولات التي تحددها اللجنة المنظمة للبطولة وغالبا تكون الجولات النهائية أو آخر الجولات التأهيلية).
- يكون الإعلان والتبرير مختصراً ودقيقاً.

خ. عناصر إعلان النتيجة:

لابد من توافر هذه العناصر أثناء إعلان النتيجة:

1. الفائز والخاسر.
2. سبب اتخاذ القرار.
3. اتفاق أو اختلاف الحكام.
4. أفضل متحدث في القاعة (دون الإعلان عن درجاتهم الفردية).

د. كيفية تبرير النتيجة:

- أثناء التبرير لابد أن يشرح الحكم الأسباب الأساسية التي تعتمدها لجنة التحكيم لترجيح فوز فريق على آخر، ولا يشترط إقناع المتناظرين بالقرار ولكن لابد أن تدور الأسباب حول الأمور الأساسية في المناظرة.

وكما أسلفنا الذكر، فإن الأمور الأساسية في المناظرة عبارة عن موقف الفريق وما يقوم به لإثبات أو ترجيح موقفه على موقف الفريق الآخر، وما تتضمنه خطاباتهم من حجج وتفنييد وإعادة البناء. أما عدا ذلك، فتعتبر أموراً ثانوية لا تؤثر بفوز الفريق وخسارته ولا يحتاج الحكم تبريرها.

- على الحكم تقديم تبرير واضح ومرتبب بأسباب الفوز والخسارة، ولا يصح التبرير بشكل عام (أي أن يقول الحكم مثلاً: كانت حجة مرتبة - حجة قوية - حججكم أكثر وضوحاً - لم تكن حججكم منطقية.. إلخ، إلا مع بيان أين وقعت هذه الأمور في الخطاب وكيف أثرت جوهرياً) أي يجب عليه عدم الاكتفاء بالوصف السطحي في التبرير، بل عليه أن يتعمق في عملي التحليل.

ذ. التغذية الراجعة.

الهدف من التغذية الراجعة هدف تعليمي وإرشادي، حيث يستفيد منها المتناظر في

- تطوير مهاراته في الجولات المستقبلية وتحسين قدرته على التناظر.
- وبما أن التغذية الراجعة هدفها تعليمي؛ فلا بد أن يقدمها الحكم بطريقة مناسبة حيث لا تقلل من دافعية المتناظر ولا تسبب كرهه للمناظرة ولا تتولد لديه مشاعر سلبية اتجاهها. وفيما يلي بعض الملاحظات التي لا بد أن يأخذها الحكم بعين الاعتبار أثناء تقديم التغذية الراجعة للمتناظرين:
- بإمكان رئيس اللجنة تقديم تغذية راجعة عامة بعد تبرير النتيجة.
 - الإطالة بالأمر السلبية والتقليل من شأن الخطابات والمبالغة في المدح، لا تتناسب مع تطوير مهارات المتناظر.
 - يقع على عاتق الحكم إحداث توازن أثناء التغذية الراجعة بحيث لا يكسب المتناظر ثقة مبالغ فيها بنفسه أو يفقده الثقة تماماً.
 - يمكن للحكمين تقديم تغذية راجعة إضافية بعد إعلان رئيس اللجنة النتيجة وتبريرها على حسب طلب المتناظرين.

ر. عناصر التغذية الراجعة:



- 1- ملاحظات إيجابية لا بد أن يحافظ عليها المتحدث.
- 2- ملاحظات سلبية بإمكان المتناظر أو الفريق تجنبها لتحسين خطاباتهم إذا كانت الملاحظات السلبية كثيرة فإن على الحكم ألا يركز إلا على أهم النقاط التي يمكن للمتناظر تحسينها في المستقبل.
- 3- التوصيات على الصفات التي يمكن للمتناظر أن يقوم بتعزيزها والعمل عليها في خطابه.
- 4- على الحكم ألا يقدم التغذية الراجعة بطريقة تقلل من شأن أحد الفريقين أو يركز اللوم على شخص محدد في خسارة الفريق.
- 5- يمكن للحكم بيان طرق أفضل لبناء موقف الفريق وتقديم الحجج الداعمة له.

الجزء السابق

الباب السادس: التبرير والتغذية الراجعة

الباب السابع: توزيع الدرجات للمتحدثين

الباب السابع: توزيع الدرجات

بما أن الإقناع هو العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه الحكم لتحديد الفوز والخسارة، فهو أيضا العنصر الذي يجعل الحكم يحدد درجات المتحدثين الفردية، وكما قلنا سابقاً يشترط أن يرتبط هذا الإقناع بالموقف الموكل للفريق أو للمتناظر والذي يجبره على الالتزام بالأدوار الأساسية حسب موقعه في الفريق. وعملية الإقناع تمثل بالآتي:

- 1- المحتوى القوي، والأسلوب الواضح والاستراتيجية المتكاملة، فيجب أن يكون خطاب المتناظر متكاملًا من خلال هذه العناصر الثلاثة مجتمعة.
- 2- الدرجات، والتي سنفصلها عبر الجدول التالي:

الدرجات	مذكرات الحكم
(59)	مخالف: ويعني الانحراف عن سلوكيات المناظرة. - عدم التحدث مطلقاً. - المتناظر الذي يتفق الحكام على أنه قام بالإساءة للأشخاص أو الجهات.
(60 - 63)	ضعيف جداً: هو الذي لا يفهم إما الموقف أو القضية أو متطلبات المناظرة مما يؤدي إلى عدم قدرته على التناظر. - محتوى الخطاب يظهر عدم إدراك المتناظر بالموقف أو القضية أو يدافع عن موقف الفريق الخصم. - المتحدث الذي لا يلتزم بأسلوب التناظر حيث يكتفي بالقراءة من المقالات أو يلقي خطاباً عاماً أو غير منظم. - المتناظر الذي يهمل الأدوار الأساسية أو يترك دوره نهائياً.
(64 - 67)	ضعيف: هو المتناظر الذي لم يقدر على تقديم المحتوى المناسب لدعم موقف فريقه.

تابع: الجدول في الصفحة السابقة

الدرجات	مذكرات الحكم
	<p>- المتحدث الذي يقدم الخطوط العريضة أو العناوين دون شرح وتفصيل، أو يقع في تناقض أدى إلى تدمير موقف فريقه.</p> <p>- المتحدث الذي يلقي خطاباً متعلقاً بالموضوع وينقصه الوضوح حيث يصعب للمستمعين إدراكه.</p> <p>- المتحدث الذي لا يتقن القيام بأدواره أو يشرح دور غير دوره أو يكرر كلام زملائه دون إضافة منه واضحة.</p>
(68 - 71)	<p>دون المتوسط: هي محاولة المتناظر على القيام بأدنى دور مطلوب منه مع عدم الالتزام المستمر بالأدوار طوال خطابه.</p> <p>- المتحدث الذي يقدم خطاباً بطريقة سطحية فإما أن ينقصه سلسلة منطقية أو أمثلة داعمة أو إهمال نقطة تصادم أساسية.</p> <p>- الخطاب الذي يُظهر خللاً في بعض الجزئيات فلا يستطيع المتحدث إيصال جميع أفكاره بطريقة واضحة.</p> <p>- المتحدث الذي يحاول القيام بأدواره مع عدم القدرة على الالتزام المستمر بها.</p>
(72 - 75)	<p>متوسط: هو المتناظر الذي يفهم الموقف وقادراً على الدفاع عنه، ويلتزم بأدوار المتحدثين، وفي حال وقوعه ببعض الأخطاء لا تكون مؤثرة في موقف فريقه.</p> <p>- الخوض في معظم نقاط التصادم بين الفريقين إلا أن مستوى الخطاب متفاوت، حيث أنه قدم بعض الأجزاء المهمة بطريقة أقل تأثيراً مقارنةً بأجزاء أخرى في خطابه.</p> <p>- التزام المتحدث بأسلوب التناظر طول فترة الخطاب، وإيصال أفكاره</p>

تابع: الجدول في الصفحة السابقة

مذكرات الحكم	الدرجات
<p>بطريقة واضحة.</p> <p>- التزام المتناظر بدوره الأساسي طول فترة الخطاب، وربما يقع ببعض الأخطاء التي لا تؤثر في صحة موقف الفريق.</p>	
<p>فوق المتوسط: هو المتناظر الذي يفهم المناظرة، القادر على الدفاع عن موقفه بطريقة مقنعة، مع التزامه بالأدوار، كما أن محتواه يعبر عن الثقافة العامة.</p> <p>- يعبر الخطاب عن الإلمام الكامل بالموضوع ونقاط التصادم بين الفريقين حيث يقدم المتحدث خطاباً قادراً على بناء موقف فريقه وهدم موقف الفريق المقابل بطريقة فعّالة ومنطقية.</p> <p>- يمتاز المتحدث بأسلوب مقنع لا يصلح محتوى قوي.</p> <p>- قدرة المتحدث على حسن استغلال أدواره كاملة للدفاع عن موقفه.</p>	(76 - 79)
<p>محترف: هو متناظر محترف يقدم محتوى متعمق بأسلوب متقن ويدافع عن الموقف بطريقة احترافية متخصصة.</p> <p>- فهم وتحليل متعمق للموضوع وموقف الفريقين مع حجج قوية مبنية على أسس متينة يصعب هدمها والتفنيد القوي القادر على قلب حجة الخصم لمصلحة فريقه.</p> <p>- يعتمد على طريقة احترافية في تقديم الخطاب كأنه متخصص في المجال متبني للرأي.</p> <p>- يتمتع خطاب المتحدث باستراتيجية منظمة حيث أنه قادر على تبسيط المعلومات المتعمقة، وتناول محتوى الفريقين بطريقة سلسلة.</p>	(80 - 82)

أما بالنسبة لدرجات خطابات الرد فهي نصف درجات الخطابات الأساسية:

الدرجة	الوصف العام
29	مخالف: الإعراض عن التقديم أو الإساءة
(30 - 31)	ضعيف جداً: خطاب غير مرتبط بالموضوع أو الموقف.
(32 - 33)	ضعيف: عدم القدرة على تلخيص المناظرة وترجيح كفة فريقه.
(34 - 35)	دون المتوسط: قادر على المقارنة بين محتوى الفريقين من دون ترجيح كفة فريقه.
(36 - 37)	متوسط: محاولة سطحية لترجيح كفة الفريق.
(38 - 39)	فوق المتوسط: قادر على إظهار نقاط قوة فريقه ونقاط ضعف الفريق الآخر مما يرجح كفة فريقه.
(40 - 41)	محترف: يقنع الحكم بأحقية فريقه بالفوز.



الجزء السابق

الباب السابع: توزيع الدرجات للمتحدثين

الباب الثامن: ملاحظات عامة وتطبيقية

الباب الثامن: ملاحظات عامة وتطبيقية



ملاحظات تأكيدية:

- لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن العنصر الأساسي في التحكيم هو الإقناع عن طريق الموقف والأدوار الأساسية للفريق.
- لابد أن يعتمد الحكم على العناصر الأساسية التي تؤثر في قوة موقف الفريق، ولا يعتمد على العناصر الثانوية في المناظرة.
- لابد أن تكون هناك مقارنة بين أداء الفريقين أثناء عملية التحكيم، فلا يمكن الفصل بين الفريقين بالنظر لفريق دون الآخر.

كيفية المقارنة بين محتوى الفريقين:

فيما يلي سنجري مقارنة بين حجة للموالة وتفنيدهم مقدم من المعارضة وكيفية تعامل الحكم مع المستويات المختلفة.

نص القضية: " سيوقف هذا المجلس حقوق العمال أثناء الأزمات الاقتصادية"

المثال الأول: مستوى مبتدئ

حجة الموالة	تفنيد المعارضة	إعادة البناء من الموالة	الحكم
<p>الحجة: ينبغي إيقاف حقوق العمال أثناء الأزمات لحماية لاقتصاد الدولة. وذلك لضمان استمرار عمل الشركات وقدرتها على مواكبة الأزمات، فوجود هذه الشركات مهم لاستقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والوقوف على أرجلها مجدداً.</p>	<p>التفنيد: الاهتمام بالعمال واستمرار عملهم مقدم على وجود الشركات، لأن ضياع الشركة قد يؤدي إلى أضرار اقتصادية، ولكن ضياع حقوق الأفراد العاملين فهو يعد انتهاكاً لحياتهم.</p>	<p>لا يوجد إعادة بناء أو تكرار نفس الفكرة الأولى دون إضافات.</p>	<p>مستوى العام للحجة والتفنيد ضعيف، فأما الحجة لم توضح الرابط بين إيقاف حقوق العمال واستمرارية الشركات وقدرتها على المواكبة. وليس هناك شرح أن توفير هذه الحقوق سيمنعها من الاستمرار والمحافظة على الاقتصاد في الدولة. أما التفنيد لم يعلق على العلاقة بين توفير الحقوق واستمرار الشركات، ولم يوضح أهمية حقوق العمال ويكتفي بالمفاضلة دون تبرير بين حقوق العمال ووجود الشركات.</p> <p>الفريق المرجح هنا هو الموالة لأنه مهما كان مستوى الحجة فهي ما زالت قائمة حتى لو كانت ضعيفة، لأن التفنيد لم يبطلها بل دار حول نقطة أخرى وهي حياة العمال دون شرحها أيضاً وبيان علاقتها بحجة الخصم.</p>

المثال الثاني: مستوى متقدم

حجة الموالة	تفنيد المعارضة	إعادة البناء من الموالة	الحكم
<p>الحجة: ينبغي إيقاف حقوق العمال أثناء الأزمات حماية لاقتصاد الدولة. وذلك لضمان استمرار عمل الشركات وقدرتها على مواكبة الأزمات، فوجود هذه الشركات مهم لاستقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والوقوف على أرجلها مجدداً.</p> <p>إذ أن قوانين حقوق العمال تضمن الحق الأدنى من الراتب والعمالات السنوية ونهاية الخدمة، والتزام الشركات بهذه الحقوق تكلف مبالغ كبيرة، خاصة أثناء الأزمات، حيث تعاني هذه الشركات وتتأثر اقتصادياً لقلّة الأرباح أو توقف العمل أحياناً، مما يزيد من احتمالية انهيارها في حال التزامها بمنح الحقوق.</p> <p>كما أن انهيار العديد من الشركات وقت الأزمات يضاعف من مشاكل الدولة واقتصادها الكلي.</p>	<p>التفنيد: هذه الحقوق هي الأدنى لضمان حياة كريمة للأفراد العاملين، لاسيما الحد الأدنى من الراتب، إذ أن التقليل من هذه الحقوق يؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على مستوى المعيشة. وعلى الحكومة تفضيل استمرارية الحياة الكريمة للشعب على تجنب خسارة الشركات أثناء الأزمات، فإن خسرت بعض الشركات قد تحقق الأرباح لاحقاً، وإنّ انهيارت بعض الشركات ستأتي بديلها بعد الأزمات. ولكن إن سُلبت من العمال أدنى حقوقهم ضاعت عنهم الحياة الكريمة. فالدولة قادرة على تعويض العاطلين عن العمل في حالة انهيار بعض الشركات، في حين أنها لن تستطيع توفير القدر الأدنى من الحقوق لجميع العاملين في حال سماح الدولة للشركات بالتخلي عن حقوق العمال الأساسية.</p>	<p>لا يوجد إعادة بناء أو تكرار نفس الفكرة الأولى دون إضافات.</p>	<p>الحجّة كانت واضحة لأنه تم الربط بين حقوق العمال وانهيار الشركات، ومن ثم التأثير على اقتصاد الدولة.</p> <p>ولكن كان التفنيد قوياً فلم ينكر واقعية المشكلة، وركز في أفضل اختيار ممكن أن تتخذ الدولة عند مواجهة الأزمات وأقله ضرراً.</p> <p>وعدم وجود إعادة بناء شكك في الحجّة، يجعل التفنيد قائماً.</p>

المثال الثالث: مستوى محترف

حجة الموالة	تفنيذ المعارضة	إعادة البناء من الموالة	المحكم
<p>الحجة: ينبغي إيقاف حقوق العمال أثناء الأزمات حماية لاقتصاد الدولة، وذلك لضمان استمرار عمل الشركات، وقدرتها على مواكبة الأزمات، فوجود هذه الشركات مهم لاستقرار الدولة من الناحية الاقتصادية، والوقوف على أرجلها مجدداً، فنجد أن قوانين حقوق العمال تضمن الحق الأدنى من الراتب، والعلاوات السنوية، ونهاية الخدمة، والتزام الشركات بهذه الحقوق تكلف مبالغ كبيرة، خاصة أثناء الأزمات؛ فقد تعاني هذه الشركات وتتأثر اقتصاديا لقلة الأرباح، أو توقف العمل أحياناً، مما يزيد من احتمالية انهيارها أكثر في حال التزامها بمنح الحقوق، كما أن انهيار العديد من الشركات وقت الأزمات يضاعف من مشاكل الدولة واقتصادها الكلي.</p>	<p>التفنيذ: هذه الحقوق هي الأدنى لضمان حياة كريمة للأفراد العاملين، لاسيما الحد الأدنى من الراتب، حيث إن التقليل من هذه الحقوق يؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على مستوى المعيشة. وعلى الحكومة تفضيل استثمارية الحياة الكريمة للشعب على تجنب خسارة الشركات أثناء الأزمات؛ فإن خسرت بعض الشركات فقد تحقق الأرباح لاحقاً، وإن انهارت بعضها فسيأتي بديلها بعد الأزمات، ولكن إن سلبت من العمال أدنى حقوقهم ضاعت عنهم الحياة الكريمة. فالدولة قادرة على تعويض العاطلين عن العمل في حالة انهيار بعض الشركات، في حين أنها لن تستطيع توفير القدر الأدنى من الحقوق لجميع</p>	<p>لابد من فهم الأزمات والحالات الاستثنائية التي تحدث أحياناً. فطرق التعامل مع هذه الأزمات هي التي تحدد مدتها والأضرار الناتجة عنها، لذلك لو تم توفير هذه الحقوق مؤقتاً فهذا يعني أن الأزمات سوف تطول، والأضرار ستكون أكبر على المدى البعيد. بينما إيقاف هذه الحقوق مؤقتاً يضمن لهذه الشركات مواجهة الأزمات، بالتالي العودة سريعاً لقوتها، ومساعدة الدولة على الخروج من الأزمات بصورة فعالة وسريعة وبأقل الأضرار. وبعد الخروج من</p>	<p>إعادة البناء في هذا المثال يعيد قوة الحجة على السطح، حيث تم تمثيل الحالة على الواقع، وإثبات أن أفضل طريقة لتجاوز الأزمات وضمان مصالح جميع الفئات من العمال والشركات والدولة هي التنازل المؤقت عن حقوق العمال. ونجحت إعادة البناء في إثبات أن التفنيذ لم يعبر عن الحالة الواقعية عند مواجهة الأزمة، كما أثبتت أن الاستمرار في توفير الحقوق للعمال أثناء الأزمات سيؤدي إلى ضرر اقتصادي أكبر.</p>

تابع: المثال الثالث: مستوى محترف

حجة العوالة	تفنيذ المعارضة	إعادة البناء من العوالة	المحكم
	العاملين عند سماح الدولة للشركات بالتخلي عن حقوق العمال الأساسية.	الأزمة يتم تعويض العمال ورد حقوقهم. فاستمرار توفير الحقوق بغض النظر عن مستوى الاقتصاد والشركات، سيؤدي تدريجياً إلى فشل معظم القطاعات في الدولة، مما يزيد الأضرار التي تشمل الأفراد والمؤسسات والدولة، وبذلك ستتهار الشركات، وتنتهك حقوق العاملين، وتنتهي موارد الدولة	

من خلال الأمثلة السابقة؛ نجد أن الحجة مهما كانت بسيطة ستبقى على السطح مقابل تفنيذ ضعيف كما في مثال المستوى المبتدأ، أما في المستوى المتقدم نجد أن التفنيذ هدم الحجة وفككها رغم قوتها، بينما في المستوى المحترف نجد أن إعادة البناء يعيد الحجة لموضعها.

وغالباً تكون مجريات المناظرة على هذا النحو، فتدور الحجة والتفنيذ وإعادة البناء حول نقطة التصادم، إذ يحاول كل فريق أن يثبت تفوق رأيه على الفريق الآخر عند تناول كل محور. والحجة التي تبدأ ببساطة سيتم تطويرها عبر إعادة البناء من قبل المتناظرين، وعلى المحكم تتبع سلسلة الأفكار الخاصة بالحجة لترجيح الفريق القادر على دعم موقفه بطريقة أقوى.



جميع الحقوق محفوظة،
مناظرات قطر 2023



مناظرات قطر
qatar debate